# المقاومةُ النّسائيّةُ في المَغرب
# التّاريخُ والخُصُوصيّة

د. زهور حوتي*

## مدخل عام

في سياق المجهودات التي تبذلها بلادنا من أجل تعزيز العمل الحقوقي، والانخراط بفعالية في الشرعة الحقوقية العالمية، وذلك بالانخراط والتوقيع والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان عموماً والحقوق الإنسانية للنساء خصوصاً، وكل المحاولات التي قامت بها بلادنا من أجل ملاءمة القوانين الداخلية مع هذه الشرعة التي ما زالت تستدعي المزيد من إعمال الملاءمة، ورفع التحفظات التي لم يعد لها من مبرر بعد ما عرفته مجموعة من القوانين (الأسرة، الشغل، الجنسية) من تعديلات، ومن أجل تعزيز الحقوق الإنسانية للنساء وتدعيم المساواة في بلدنا والمكتسبات التي حققناها في هذا المجال، لم يعد ممكناً المزيد من ممارسة التمييز والإمعان في التعتيم على مشاركة النساء الفردية والجماعية في عملية البناء لبلدنا، وعلى حضورهن المتميز ضمن الذاكرة الجماعية. فكل عملية لاستجماع ذاكرتنا الجمعية تغيب فيها النساء بشكل خاص تعتبر -في حد ذاتها- إقصاءً لهن، وبتراً لهذه الذاكرة، وتكريساً لعلاقات اللامساواة بين الجنسين، ونظرة دونية للنساء، وإغفالاً لدورهن الفعال في مسلسل التنمية منذ مقاومتهن للاستعمار الفرنسي إلى اليوم.

إن تاريخ المقاومة، كما قدم دائماً لأجيال الاستقلال ما زال مبتوراً، ولا يرقى إلى المشاركة الفعلية للنساء في معركة التحرير، ولا يتناسب وحلم المغرب في إشعاع ثقافة المساواة والإنصاف بين نسائه ورجاله.

لقد كنا نسمع، ونحن صغار، الحديث عن رجال قاوموا الاستعمار الفرنسي، وجاهدوا بأموالهم وأرواحهم من أجل استقلال المغرب، نعرفهم اليوم من خلال شوارع ومؤسسات سميت بأسمائهم، مثل شارع علال الفاسي، شارع الزرقطوني، في مختلف مدن المغرب، ومنحت لهم بطاقة «مقاوم»، اعترافاً لهم بما أسدوه لبلدهم، لكن لم نسمع، من قبل، شيئاً من هذا فيما يخص المرأة، وكأن نصف المجتمع كان غائباً أثناء هذه المرحلة الحالكة من تاريخ المغرب، وكأن المرأة كانت حبيسة الفضاء الخاص، تلد وتربي وتطبخ وترعى الزوج المقاوم فقط، وفي هذا تغييب لدورها المباشر وغير المباشر في حركة المقاومة بكل أشكالها، ومما زاد في التعتيم على دورها في المقاومة المغربية، ذلك التغييب الكامل في المناهج التعليمية، وكأن الحرية والاستقلال كانا من صنع الرجال فقط.

لهذا آن الأوان لمسح الغبار عن هذا الجزء المهم من تاريخ المرأة المغربية والاعتراف، دون خجل، بالدور الريادي الذي قامت به في مقاومة الاستعمار، وفي هذه **المقاومة تحدي للحجر والوصاية الممارس عليها كأنثى**، وبرهان على وعيها الوطني وروحها المفعمة بقيم حب الوطن والدفاع عنه، وتعبير عن احتضانها ومعانقتها لقضايا الوطن وهمومه، شأنها في ذلك شأن شقيقها الرجل، وإيماناً منها بأن المقاومة هي حق من حقوقها الأساسية. فقد استطاعت أن تتحدى جدران الفضاء الخاص وتكسر الصمت المحاط بها، وتدافع عن حقها في الحرية والعيش الكريم في بلد حر مطمئن، فشاركت، تارة بمالها وحليها، وتارة في المعارك المسلحة، وتارة أخرى بتضميد جراح الفدائيين ومدهم بالماء والأكل وغسل ثيابهم، وكل ذلك إيماناً منها بأن المقاومة ليست حكراً على الرجل وحده، وإنما هي حق من حقوقها الإنسانية، وإيماناً منها بأنها ليست أقل من الرجل في تأدية الواجب الوطني.

لهذا، يمكن القول إن انخراط النساء في المقاومة هو خطوة متقدمة في تاريخ النساء في حركية المجتمع. وإن كنا اليوم نتحدث عن دور المرأة المغربية في مسلسل التنمية والديمقراطية، وما أبانت عليه المرأة من وعي بالقضايا الكبرى (سياسية واجتماعية واقتصادية)، فجدير بالقول إن هذا المسلسل بدأ منذ انخراط المرأة في المقاومة ضد الاستعمار في بداية القرن الماضي.

وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على مدى وعي المرأة وإحساسها بهموم بلدها ومجتمعها، وإيمانها بأن التغيير ملزم لكل المواطنين، لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، لأنهما سيان في كل الحقوق الواجبات. لكن على الرغم من كل هذا، ظل انتزاع الاعتراف بهذا الدور غير ممكن في ظل مجتمع ذكوري لا يؤمن بالمساواة بين الجنسين تحت غطاء الدين أحياناً، وتحت غطاء التقاليد والأعراف أحياناً أخرى، وتحت غطاء الغريزة الذكورية أحياناً.

لكن اليوم، وأمام كل التغيرات المجتمعية التي هبت بريحها على مجتمعنا، كان لزاماً على كل الأطراف المعنية، تكسير جدار الصمت الذي لف هذه القضية، والدخول بجدية في مسلسل رد الاعتبار للمرأة

المغربية المقاومة، وبخاصة أن كل القوى التقدمية تدعو للمساواة بين الجنسين والإنصاف، فانخرطت بعض جمعيات المجتمع المدني والمندوبية السامية لقدماء المقاومين في مسلسل النبش في تاريخ الذاكرة الجماعية، من أجل رد الاعتبار للنساء المقاومات، والاعتراف لهن بالدور الفعال في مقاومة المستعمر. لأنه، يجب ألا يكون اهتمامنا وتعاملنا مع القضايا الأساسية التي تؤثث ذاكرتنا الوطنية تعاملاً أحادياً، فرد الاعتبار للمرأة في الحاضر ينبغي **أن ينطلق أساساً من إعادة التوازن لذاكرتنا الجماعية** حتى نضمن استمرارية القيم المؤسسة لشخصيتنا وهويتنا المغربية. ومن هذا المنطلق، ارتأيت أن أعالج، في هذه الورقة، المقاومة النسائية من ثلاث زوايا: موقف التاريخ من المقاومة النسائية، خصوصية المقاومة النسائية، أشكال هذه المقاومة. وتناولنا لهذا الموضوع هو إنصاف لدور المرأة في تحرير المغرب من قيود الاستعمار، وإنصاف للذاكرة الوطنية الجماعية؛ لأن المرأة المغربية، حضرية أم قروية، أدت واجبها الوطني أحسن ما يكون الأداء، لهذا، لا يحق لأيّ كان أن ينكر عليها دورها في الحركة الوطنية من أجل الاستقلال. والحديث اليوم عن المرأة المقاومة، يندرج في سياق ما تعرفه الحركة النسائية المغربية من تطور موصول لتأكيد حضور المرأة وتفعيل أدائها المجتمعي وتحقيق للمساواة داخل الذاكرة الجماعية، إذ يتعين أن يتمتع الطرفان (الرجل والمرأة) **بالحق نفسه في سجل التاريخ**.

## 1. نظام الحماية في المغرب وأشكال المقاومة

في 30 آذار 1912، فرض نظام الحماية على المغرب، من طرف فرنسا التي سبق لها سنة قبل ذلك، أن احتلت جزءاً كبيراً من التراب المغربي، بعد إبرامها اتفاقاً مع ألمانيا، تنازلت فيه لهذه الأخيرة عن جزء من الكونغو مقابل عدم تدخلها في المغرب.

وقد نظمت المقاومة المسلحة ضد الجيوش الفرنسية في جميع أنحاء المغرب، ومن ذلك:

- ثورة فاس سنة 1912.
- حركة المقاومة في الأطلس المتوسط من 1912 – 1923.
- حركة المقاومة في الريف من 1920 – 1926.
- المقاومة في الجنوب المغربي والأطلس الكبير من 1912 – 1934.

وبذلك، لم يتم الاحتلال العسكري للبلاد بصفة رسمية إلا في سنة 1936، ومنذ ذلك الحين ستتخذ المقاومة شكلين:

- شكل نضال سياسي ستقوده العديد من الأحزاب السياسية، وعلى رأسها حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال.
- شكل مقاومة مسلحة في المدن، تميزت بالعمل الفدائي (علال بن عبد الله، الزرقطوني).

والملاحظ أن هذه الأشكال النضالية، جاءت كرد فعل على واقع السيطرة الاستعمارية في مختلف الميادين، وهو ما انعكس سلباً على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمغاربة.

هكذا، وعلى سبيل المثال، فقد أعلنت السلطات العسكرية منذ سنة 1914 الأحكام العرفية التي يمكن بمقتضاها اعتقال كل المغاربة المشتبه بهم. كما أصدر القائد الأعلى لجيش الاحتلال في 14 آذار 1945 قراراً بمنع المغاربة من عقد أي اجتماع عمومي أو خاص إلا بعد الحصول على إذن من السلطة العسكرية، ناهيك عن الظهائر التي تقلص من حرية الصحافة ومن عمل الجمعيات والأحزاب، ومن ذلك مثلاً الظهير المؤرخ في 24 آذار 1914، والظهير المؤرخ في 5 حزيران 1933 الذي لا يسمح بتأسيس أي جمعية في المغرب إلا بإذن من الكاتب العام للحماية، وظهير 24 حزيران 1938 الذي يمنع المغاربة منعاً باتاً من تأسيس النقابات[1] . . . الخ.

أمام كل هذه التعسفات، كان من الطبيعي أن تنتظم حركة المقاومة بمختلف أشكالها، لأنه لا يمكن للبشر التقدم دون مقاومة، مقاومة الاستعمار والظلم حتى يمكنه أن يتنفس بحرية، ويأكل لقمة عيشه بكرامة. وهنا نتساءل: ما هو الدور الذي قامت به المرأة في هذه الحركة؟ وأين تجلت مشاركتها ومساهمتها في مقاومة المستعمر؟

## 2. رد الاعتبار للمرأة المقاومة بين التيار التاريخي ورهانات الذاكرة

إن تاريخ المقاومة النسائية في المغرب تاريخ مغر وجدير بالتساؤل، وإن لم يكتب عن موضوع المقاومة النسائية في المغرب الشيء الكثير، إما لندرة المراجع أو لهيمنة النزعة الذكورية في توجهات البحث العلمي في المغرب، أو لأسباب أخرى. فقد ظل الحديث عن المقاومة النسائية، ولمدة طويلة، رهين الذاكرة وأسير طابوهات شلت كل حركة في اتجاه النبش والبحث المفضي إلى الكشف عن خباياه، والتدقيق في ثناياه. فالمساهمة النسائية في المقاومة لم تنل ما يكفي من الدراسة والتحليل، لا من الناحية الكمية، ولا من الناحية النوعية، لهذا يجب أن تتضافر الجهود لإبراز هذا الجانب الحيوي من تراثنا الوطني.

إن «تاريخ المقاومة النسائية هو من صميم تاريخ النساء، ويعتبر تاريخ النساء، اليوم، مجالاً من مجالات البحث التاريخي التي تتمتع حالياً بمكانة بارزة عند الغرب، الذي نشأ في الربع الأخير من القرن الماضي، وهذا التاريخ يندرج ضمن مجال أوسع: أبحاث حول النساء وتباين الجنس، وهي مسألة تهم اليوم كل التخصصات التي تجد نفسها تتساءل حول مفهوم الكونية». [2]

فإذا ما تصفحنا الكتب التي ألّفت عن تاريخ المغرب أثناء الاحتلال والمقاومة، نجد أنها تنقسم إلى قسمين:

- كتب لم يشر فيها إطلاقاً إلى مساهمة المرأة في مقاومة الاحتلال.
- كتب تطرقت إلى مشاركة المرأة، لكن بطريقة محتشمة جداً، حيث خصص، أحياناً، حيز ضيق جداً للمشاركة النسائية في المقاومة.

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن سبب سكوت بعض المؤلفين عن المشاركة النسائية في المقاومة. فهل الأمر يعود إلى المقاربة التاريخية المعتمدة في البحث العلمي؟ أم أن المسألة تعود، كغيرها من القضايا النسائية، إلى

كون من يكتبون هذا التاريخ هم رجال؟ ومن ثم يطغى ويهيمن المنظور الذكوري الصرف على هذا النوع من الكتابات، وبالتالي إقصاء للمرأة ولدورها في المقاومة؟ وكأن تاريخ الإنسانية كان من صنع الرجل وحده وأن حياة المرأة كانت موقوفة على إعادة الإنتاج واستهلاك ما يصنعه الرجل، ومن هنا شرّع الرجل لنفسه القول بدونية المرأة وضعف فكرها ليبقى هو الأقوى ولتبقى هي حبيسة فضائها الخاص، ناسياً أن هذا الفضاء الخاص كان دائماً مسرحاً كبيراً لأهم الأحداث التاريخية، حيث من داخله كانت المرأة تحيك تاريخها ومكانتها، وإن أنكرها عليها التاريخ وتجاهلتها الذاكرة الجماعية. فتاريخ المرأة جزء لا يتجزأ من تاريخ البشرية، وإذا قلنا بعكس ذلك، فسنكون ضد الطبيعة التي خلقت من رجل وامرأة قطبين أساسيين في بناء الحياة الإنسانية بكل تجلياتها.

لكن الباحث في الموروث الثقافي للمرأة يصطدم بقلة المعلومات والإشارات التاريخية في المصادر والوثائق، غير أن ما هو متوفر من كتابات وروايات شفاهية كفيل باستحضار جوانب من الحياة النضالية للمرأة. فقد كانت المرأة حاضرة في مختلف محطات الكفاح التي وسمتها بإسهاماتها وحضورها الفاعل والقوى في الانتفاضات الشعبية المسلحة بمختلف جهات المغرب، حيث انخرطت في خلايا المقاومة في تحدّ واضح للوجود الاستعماري، ورفض صريح لكل أتباعه وعملائه؛ سواء على واجهة النضال الشعبي أم في الحركة التحريرية التي قادها جيش التحرير، أم على صعيد الكفاح الوطني لاستكمال استقلال المغرب وتحقيق الوحدة الترابية.

لم ينكر التاريخ، على المرأة، دورها في المقاومة فقط، وإنما أنكر عليها أيضاً دورها في المشاركة السياسية والأدبية والدبلوماسية والفنية، متناسياً أن «الفضل فيما بلغته المرأة اليوم وتبلغه في أيامها القابلة يرجع إلى أولئك المتقدمات اللائي على كواهلهن توالت الخطوات وتسلسلت الحلقات، وهكذا، فليس من حق الفتاة أن تتطلع إلى فرض شخصيتها وإثبات وجودها دون ما أن تذكر -بإكبار واعتزاز- أمها وجدتها التي ظلت حاضرة في مختلف الميادين وعلى طول العصور».[3]

فالمرأة لم تكن في الماضي مجرد متاع ينقل من مكان إلى مكان، ومن وظيفة إلى وظيفة، حسب الرغبة، وإنما كان لها كيان مستقل وإرادة قوية في صنع القرارات في حياتها، وحتى في حياة الآخرين. لقد ذكر الدكتور عبد الهادي التازي في كتابه **المرأة في تاريخ الغرب الإسلامي** أن المرأة لم تترك مجالاً من المجالات إلا وشاركت فيه، فقد كانت المرأة مقرئة ومتصوفة ومحدثة ومفسرة وناسخة وورّاقة وفقيهة وطبيبة وعالمة وأديبة وشاعرة وموسيقية ومطربة ورحالة ودبلوماسية وسياسية.

وقد ذكر 252 امرأة، من بينهن 63 شاعرة وأديبة، مثل ولادة بنت المستكفي، وأم النساء، وجوهرة جارية ابن عباد، و68 دبلوماسية وسياسية مثل الحرة مريم المرينية، وكنزة زوجة إدريس الأول، وعائشة الدكالية، واللائحة طويلة.

فعلى الرغم من أن الأسماء التي احتفظت لنا بها الذاكرة الجماعية لنساء مقاومات قليلة مقارنة مع أخيها الرجل، يقول عبد الهادي التازي،[4] إلا أنها تعبر تعبيراً جيداً عن استمرار الحياة في شريان المرأة في كل فترة من فترات تاريخها الطويل، ما يدل على أن المرأة كانت لها دائماً شخصيتها المستقلة وإرادتها القوية لاتخاذ القرارات في حياتها، ودخولها إلى ساحة المعركة بكل أنواعها لتناضل من أجل حرية بلدها، هذه الحرية التي هي جزء لا يتجزأ من حريتها هي كإنسان أولاً.

## 3. خصوصية المقاومة النسائية

من الطبيعي جداً أن تتميز المقاومة النسائية ببعض الخصوصيات، عكس المقاومة عند الرجال، وهي من نوعين: خصوصيات تتعلق بجنسها كونها امرأة، وخصوصيات أفرزتها الظروف الاجتماعية والجغرافية والثقافية المحيطة بها، بالنسبة للخصوصيات المتعلقة بجنسها، «فكونها امرأة هذا وحده كان كافياً لكي تعترضها صعوبات في أداء مهمتها، فالأسرة والمجتمع، بكل القيم والعادات، ينظران إلى المرأة نظرة دونية عندما توسع نطاق احتكاكها واختلاطها بالرجال، بل «يعتبر هذا السلوك مخالفاً لما يجب أن تكون عليه المرأة في سلوكها وعلاقتها الخارجية، حتى ولو كانت مقاومة»،[5] إضافة إلى الزواج المبكر والحمل، وأحياناً لا تبدي الأسرة ارتياحاً عندما تلتحق المرأة بصفوف المقاومة، بل قد تعارض ذلك بشدة، وأسر أخرى تبدي مرونة في ذلك إذا كان أحد أفرادها مقاوماً كالزوج أو الأب أو الأخ. . . ، وأسر أخرى تدفع برجالها ونسائها على السواء إلى ميدان المقاومة، وبخاصة إذا استشهد أحد رجالها، فينمو لديها نوع من الحقد والكراهية اتجاه المستعمر، يجعلها تسعى إلى الانتقام منه بشتى الوسائل. لهذا، وعلى الرغم من هذه المعيقات التي كان من الممكن أن تثبط عزيمة المرأة في الدخول إلى مجال المقاومة، استطاعت، وبكل جرأة، أن تساهم في الدفاع عن حرية بلدها وتسجل اسمها في التاريخ.

وبسبب هذه الخصوصيات، نجد أن مشاركة المرأة في ميدان المقاومة تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالرجل، وهكذا، فالعدد الإجمالي للنساء المقاومات في المغرب الحاصلات على بطاقة الصفة هو: 448 امرأة من المجموع الإجمالي للمقاومين الذي يصل إلى 29576، وهكذا، تمثل النساء نسبة 1.5%، أما فيما يخص هذه الأعداد بالنسبة لبعض المناطق، فإننا نجد النسب التالية: 16 مقاومة في فاس من أصل 1159 مقاوماً، و39 مقاومة في واد زم مقابل 1062 مقاوماً، و3 مقاومات في مدينة خنيفرة من أصل 681 مقاوماً، و7 مقاومات من أصل 544 في الناظور، و13 مقاومة من أصل 680 مقاوماً في سلا، و34 مقاومة في مدينة وجدة من أصل 2759، في حين لا توجد أية مقاومة حاملة للبطاقة في مدينة الحسيمة.[6]

إن هذه النسبة (448 مقاومة) ضعيفة جداً، ولا تمثل الحقيقة، وبخاصة إذا علمنا أن 217 امرأة استشهدت في معركة **جبل صاغرو** فقط حسب إحصائيات المستعمر، و117 شهيدة في معركة بوغافر، و23 في معركة تزكزاوت، و20 شهيدة في معركة بادو وأغبالو في قبائل أيت مرغاد، وشهيدتين في معركة سوس سنة 1934، و5 شهيدات في قبائل أيت عثمان، و12 شهيدة في معركة املاكو، و19 شهيدة في معارك موسى وصالح،[7] ربما أن ذلك راجع إلى كون جل النساء المقاومات أميات لا يستطعن إثبات حقوقهن، إضافة إلى أن بعض المقاومات اضطررن للعودة إلى مجال البيت بمجرد انتهاء الاستعمار، حيث عادت المرأة

إلى أدوارها التقليدية، وبخاصة في العالم القروي الذي ما زال يرزح تحت وطأة الجهل والأمية على الرغم من المحاولات للنهوض بساكنته، وبخاصة بأوضاع المرأة التي تعاني من الحيف والتمييز في كل المجالات. وهناك من المناطق، مثل الحسيمة، من رفض الرجل «بشكل قطعي أن تحضر زوجته أو أخته المقاومة إلى مندوبية المقاومة لكي تطالب بحقها، بل الأنكى من ذلك أنه رفض حتى إحضار صورتها للسيد المندوب، أو إلى اللجنة المكلفة بذلك، للتحقق من هويتها، لأن في اعتقاده أن ذلك يمس برجولته وينقص من فحولته، وبذلك تسبب الرجل للمرأة في ضياع حقوقها المادية والمعنوية إلى الأبد». [8]

ربما كانت هذه الأسباب هي التي جعلت نسبة النساء المقاومات ضعيفة (1.5%) من العدد الإجمالي للمقاومين في السجلات الرسمية الإدارية.

أما بالنسبة للخصوصيات الجغرافية والسياسية للمقاومة النسائية، فالموقع الجغرافي والمناخ الاجتماعي والسياسي السائدين في منطقة ما، كان له تأثير كبير على هذه المقاومة، وعلى نوعها. ففي المناطق الشمالية التي كانت خاضعة للاحتلال الإسباني الذي كان أقل وطأة، «كانت المنطقة الشمالية تشكل مركز استقبال المقاومين المهاجرين من الجنوب إلى الشمال، وقد تخصصت المرأة في هذه المناطق في إيوائهم والسهر على خدمتهم، وتوفير السلاح والمؤونة لهم». [9]

وتنقسم هذه المنطقة إلى المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية، ولكل منهما خصوصيتها فيما يتعلق بالمقاومة. ففي المنطقة الشمالية الشرقية، وعلى الرغم من المناخ الاجتماعي السائد وسيطرة الأب على البنت والزوج على الزوجة، إضافة إلى العادات والتقاليد الريفية التي تحد من حركة المرأة واتصالها بالعالم الخارجي، استطاعت المرأة أن تلتحق بصفوف المقاومة، ولكن تحت قيادة زوجها أو أبيها أو أخيها. فقد كانت المرأة تقوم بنقل السلاح وتخبئته، ثم إعادة توزيعه على المقاومين في المراكز والفدائيين في الجبال، ومما ساعدها على ذلك طريقة لباسها وحملها لولدها على بطنها أو ظهرها، ما مكنها من إخفاء السلاح بسهولة.

أما في المنطقة الشمالية الغربية، فقد كانت المرأة أكثر تفتحاً، وحصلت على نصيب وافر من التعليم، وبخاصة أن أقدم المدارس في العهد الاستعماري أسست في مدينة تطوان، لهذا ابتعدت المرأة مبكراً عن الأدوار التقليدية من كنس وطبخ وغسل، وخرجت لكي تشارك الرجل في نقل الأسلحة وتهريبها خارج حدود منطقتها، كما كانت تقوم «بتهريب الجوازات المزورة إلى المنطقة السلطانية لكي يستعملها المقاومون في عبورهم، وتقوم باتصالات مع المقاومين في المنطقة السلطانية، وتربط بينهم وبين عدد من مراكز المقاومة في المنطقة الخليفية». [10] وهكذا، نجد المرأة في المنطقة الشمالية الغربية قد تفتحت على مناطق بعيدة عن منطقتها بعكس المرأة في المنطقة الشمالية الشرقية التي ظلت تقاوم داخل حدود منطقتها.

أما في منطقة الأطلس، وبخاصة منطقة خنيفرة، فنظراً لجغرافية المنطقة وطبيعتها الجبلية فقد تميزت المرأة المقاومة هنالك بالشجاعة والقوة البدنية، لذلك نجدها تقوم بتدريبات مهمة على حمل السلاح، تحت إشراف بعض المقاومين أمثال موحى والحاج الوبا وأحبار لحسن وغيرهم، وتدربت على ركوب الخيل، بحيث «أثناء ثورة 20 آب ركبت المرأة الخنيفرية **يامنة إقبال** على جواد أبيض وخرجت وسط المتظاهرين رافعة صورة محمد الخامس، وتصيح لإذكاء الحماس وسط الجموع، والرصاص يتقاطر أمامها وفوق رأسها». [11] أما **زهرة الهلالية** فكانت تتزعم المظاهرات، وتقوم بضرب أبواب الدكاكين المغلقة للخونة بكتفها ضربة واحدة فتكسره، فيقوم الموطنون والأطفال بنهبه أو إحراقه.

أما مدينة فاس فقد كان لها وضع خاص، حيث «يلاحظ الدارس لتاريخ فاس حضور الوجوه النسائية المضيئة في تاريخ هذه المدينة التي أثرت في مجرى الأحداث، بدءا من تأسيسها مع السيدة **كنزة الأوربية** زوجة إدريس الأول الذي اغتيل من طرف الخلافة القائمة ببغداد»، [12] والأميرة الحسنى بنت سليمان النجاعي زوجة إدريس الأزهر، وعائشة زوجة يحيى. وفي العهد المريني، أفسح السلطان أبو حسن المريني المجال للأميرات للاضطلاع بالمهمات الكبيرة، فكن يساهمن في صنع الحدث، وفي دعم العلاقات بين المغرب وتلمسان ومصر والحجاز، حيث أوفد زوجة أبيه السيدة الحرة مريم إلى الشرق في ركب الحجاج الذي وجهه، وحملها هدية من نوع فريد تمثلت في نسخة من القرآن الكريم خطها السلطان أبو الحسن بنفسه، وأهداها للحرم المكي، والأمثلة كثيرة على مشاركة الأميرات في المجال السياسي عبر تاريخ المغرب، ما يؤكد الدور الفعال للأميرات في الحقل السياسي في مختلف الدول التي تعاقبت على المغرب. ومع بروز الحركة الوطنية داخل حزب الاستقلال، انخرطت المرأة الفاسية في العمل السياسي الوطني، حيث أنشئت الحركة النسائية من طرف مجموعة من النساء؛ مثل مليكة الفاسية، وفاطمة جلونة، وانطلقن في حركة توعية النساء وحثهن على الانخراط في المقاومة، ما نمّى الوعي بالقضية الوطنية إلى درجة أن المرأة كانت «تشترط في الخاطب لابنتها أن يكون وطنياً وألا يكون متعاملاً مع الفرنسيين وإلا، فلا زواج ولا مصاهرة». [13] بل إنها كانت تقوم «بالتضييق على الرجال المتخلفين عن ساحة القتال برشهم بالحناء ليبقى لون الحناء وصمة عار على الهارب يمنعه من مجالسة أقرانه، ومبرراً للمرأة بطلب الطلاق ورداً للعار أو -على الأقل- سبباً يحمل الرجل وزوجته على مغادرة القبيلة إلى قبيلة أخرى لا تعرف بالحادث»، [14] وقد لعبت الحناء دوراً أساسياً كوسيلة للضغط على الرجال للثبات في ساحة المعركة في مرحلة أولى، وكمنتوج يقاطع من الاستعمال في مرحلة ثانية تعبيراً على الاحتجاج.

ومن أعمال المقاومة التي قامت بها المرأة:

- توزيع المناشير ورسائل التهديد الموجهة للمستعمرين وللخونة.
- الاهتمام بعائلة المعتقلين.
- التحريض على القتال.
- توعية النساء وتحفيزهن للانخراط في الأحزاب.
- صب الماء الساخن والزيت المغلى على جيش الاحتلال من السطوح وقذفه بالحجارة.
- جمع التبرعات للمساهمة في تمويل الحركة الوطنية.
- إخفاء المقاومين في بيوتهن ومساعدتهم على الهروب متنكرين.
- إخفاء السلاح وتوزيعه.
- تزويد المساجين بالمؤونة وكذا غسل ملابسهم.

ولأن مدينة فاس كانت سباقة إلى إنشاء ثانويات للبنات، حصلت الفتاة على نصيب وافر من العلم والثقافة الوطنية والوعي السياسي، إضافة إلى أن جل أساتذتهن هم من أقطاب الحركة الوطنية، فكان لهم تأثير كبير على الطالبات، والدفع بهن إلى الانخراط في صفوف المقاومة ومساعدة المقاومين، وهذا ما جعل فاس المدينة الوحيدة التي نجد فيها نسبة المقاومات اللائي سنهن أقل من 20 سنة تمثل 37.5% من مجموع المقاومات، كما نجد فيها نسبة مهمة من المقاومات العازبات تصل إلى 21%،[15] كما أن تواجد المرأة الفاسية في مدينة متحضرة كفاس، فيها مدارس وثانويات، ساعدت البعض منهن، وبخاصة الطبقة ما فوق المتوسطة والعليا من المجتمع، على الحصول على قسط لا بأس به من الثقافة، ثم نشأتها في مهد الحركة الوطنية وبين أقطاب حزب الاستقلال جعلها تدخل إلى العمل المنظم بانتمائها إلى أعضاء حزب الاستقلال وإلى الشبيبة الاستقلالية بالنسبة لفتيات المدارس. كما أن انخراط المرأة الفاسية في الأحزاب والمنظمات الوطنية أكسبها وعياً سياسياً جعلها تتصرف بحكمة، وتعرف كيف تتملص من أيدي المستعمر، بحيث أقصى مدة سجن صدرت بحق مقاومات فاس لم تتجاوز تسعة أشهر، بعكس تطوان التي وصلت فيها هذه المدة إلى خمس سنوات. وهذا الحس السياسي هو الذي دفعها للمشاركة في التوقيع على وثيقة الاستقلال سنة 1944، حيث وقعت السيدة مليكة الفاسي على هذه الوثيقة وهي المرأة الوحيدة التي وقعت على هذه الوثيقة نيابة عن نساء المغرب، والباقي كلهم رجال.

ومن بين مظاهر المقاومة النسائية في مدينة فاس أن نساءها «كن يلهبن حماس الوطنيين بزغردتهن التي قال عنها الضابط الفرنسي أودينو (Audinot) أنها كانت أقوى أناشيد المعركة، تلك الزغردة التي لم تتردد الإدارة الفرنسية في منعها حتى بعد استكمال احتلال فاس -أعواماً- أثناء الأفراح العادية، لأنها كانت تذكرهم بغضبة المرأة على الاحتلال أثناء الأيام التي عرفت في تاريخ النضال المغربي بأيام فاس الدامية أواسط نيسان 1912.[16]

هذا الوعي السياسي أكسبها وعياً بحقوقها وواجباتها، وهذا ما جعل مقاومتها لا تنتهي بعودة الحرية إلى البلاد، بل استمرت في مقاومتها من أجل حريتها هي، ومن أجل محاربة القمع والدونية الذي تمكنت أخيراً وبعد جهد مضن من أن تحوز قصب السبق في الحصول على مراتب برلمانية ووزارية، وإن كانت لا ترقى إلى طموح الحركة النسائية.

أما في المنطقة الشرقية، وبخاصة منطقة وجدة، فقد كانت المرأة تقوم بنقل الأسلحة من الناظور إلى الدار البيضاء، وكان من النساء من تنتقل إلى هناك لتشارك في العمليات الفدائية ثم تعود، مثل السيدة **آمنة البرحيلية** التي ضبطت متلبسة وقضت سنة كاملة في سجن عين قادوس في مدينة فاس.

ولا يفوتنا هنا أن نشيد بأسماء مجموعة من النساء المقاومات اللواتي أبلين البلاء الحسن في ساحة المعركة، منهن من استشهدت مثل الشهيدة **فاطمة بنت علال** التي استشهدت في معركة واد زم في 20 آب 1955، ومن المقاومات أيضاً السيدة **فايدة لحسن** التي قامت بالتجسس على الإسبان لفائدة الثورة الريفية بقيادة الزعيم محمد عبد الكريم الخطابي، **والحاجة فاطنة المالقية** رئيسة شبكة المقاومة بين سلا وتطوان، **والخطابي فطومة** المزدادة بتطوان سنة 1930 التي عملت في خلية المنظمة السرية، وفي سنة 1954 انخرطت في صفوف المقاومة المسلحة، وكان المسؤول عنها المقاوم أحمد زياد، رافقت بعض المقاومين في تنفيذ عملياتهم الفدائية في كل من تطوان، ومكناس، والدار البيضاء، فكانت تنقل الأسلحة، وتنتقل بها بين المدن دون أن يكشف سرها.

ومن المقاتلات أيضاً **بطو بنت موحا وحمو الزياني** التي واصلت حمل السلاح بعد موت أبيها، **وقايدة حسن** التي لعبت دوراً أساسياً في التجسس على الإسبان في معركة الريف الشهيرة.

## 4. أشكال المقاومة النسائية

كانت مساهمة المرأة المغربية في ميدان المقاومة على مستويين:

- المستوى الأول هو مساهمة المرأة بصفة مباشرة في المقاومة.
- المستوى الثاني هو مساهمتها بصفة غير مباشرة، وذلك بواسطة زوجها المقاوم.

فمن حيث مساهمتها المباشرة، «ساهمت المرأة في ميادين كثيرة تفوق من حيث تنوعها وعددها الميادين التي شارك فيها الرجل، فقد شاركت في المقاومة السياسية بانخراطها في الأحزاب والمنظمات السياسية، وعملت على تأطير النساء وتوعيتهن بالقضية الوطنية، وقامت بنسخ المناشير وتوزيعها وتوزيع رسائل التهديد على المعمرين، ونقل الأخبار من مكان إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، كما شاركت في التوقيع على وثيقة الاستقلال».

إضافة إلى ذلك، شاركت المرأة في المقاومة المسلحة، وذلك بنقل الأسلحة من منطقة إلى أخرى، مثلاً من الناظور إلى وجدة، ومن تطوان إلى العرائش والقصر الكبير والدار البيضاء، ومما ساعدها على القيام بهذا الدور كونها عنصراً لا يشتبه فيه، كما قامت بصنع القنابل والأسلحة النارية، ومساعدة الرجل على تنفيذ العمليات الفدائية.

كما شاركت المرأة بشكل مباشر في المقاومة من خلال إنشائها لجمعية «**أخوات الصفا**» سنة 1945، وهي تنظيم نسائي حزبي تابع لحزب الشورى والاستقلال، وقد «التزمت هذه الجمعية خطاً اجتماعياً وثقافياً في أنشطتها يخفي من ورائه توجهات سياسية كبيرة تهدف إلى دعم المجهود الوطني الرامي للضغط من أجل حصول المغرب على استقلاله»،[17] مع مواصلة المطالب نفسها بخصوص تعليم الفتاة، والرقي بأوضاع المرأة المغربية على غرار ما وصلت إليه المرأة في المشرق، إضافة إلى مساهمة عضوات الجمعية في الكتابة الصحافية في الجرائد المغربية، وبخاصة جريدة **الرأي العام** التابعة للحزب. ومن بين الكاتبات اللواتي اقتحمن هذا المجال، نذكر مليكة المنظرية، والزهراء قاضية، وحبيبة كسوسة، ونفيسة بن جلون وغيرهن، وهناك من كتبن بأسماء مستعارة مثل أم رجاء، وفتاة مراكش.

أما من حيث مساهمتها غير المباشرة، فالمقصود بها، المشاركة في المقاومة

عن طريق زوجها المقاوم، حيث كانت تقوم بإيصال الرسائل الشفوية إلى المقاومين، وتسليمهم الرسائل الكتابية والمناشير، كما كانت تقوم بحراسة الأسلحة المخبأة في منزلها، وتطبخ الطعام للمقاومين المجتمعين في منزلها، وتغسل ثيابهم، إلى غير ذلك من الأعمال الاجتماعية التي كانت تقوم بها.

ونحن نتحدث عن المقاومة النسائية في المغرب، علينا ألا ننسى جانباً مهماً من هذه المقاومة، ألا وهو دور الشاعرات الأمازيغيات في مسلسل المقاومة ضد الاستعمار، وإن كان الحديث «عن المقاومة النسائية في الشعرين والأدبين العربي والأمازيغي ودور المرأة في تحرير البلاد كلاماً حديث العهد نسبياً في أدبيات المغرب، ويمكن تصنيفه في ما يسمى بالتاريخ الاجتماعي».[18] ومن أهم الشاعرات الأمازيغيات، **تاوكرات والت عيسى نايت سخمان** التي شهد لها المستعمر نفسه بالشجاعة والفصاحة. ويعد شعرها من أبلغ ما أفرزته المقاومة الشعرية الأمازيغية، فهو شعر نضالي بالدرجة الأولى، يميزه العداء الحاد والمناهض للاستعمار والبغض على كل من يتعامل معه أو يتهاون في محاربته، وأول ما قالت تاوكرات وله صلة بالمقاومة المسلحة هو «ما هجت به موحى أوربيان، أحد الفارين من ساحة القتال، وهو أسود وغريب عن القبيلة، كان يعمل حداداً ونعالاً للخيل، وهي مهنة منبوذة عند الأمازيغ»،[19] فقد كان يتقاعس عن المشاركة في المعارك، فقالت فيه:

من الذي عاد لخلع السرج عن الأشهب
لولا «واسو» ومن لزموا خلفك ساحة القتال

من خلال كل نماذج المقاومة النسائية التي ذكرناها، باختصار طبعاً نظرا لضيق المجال، يمكن أن نستخلص:

**أولاً**. إن هذه المقاومة اتخذت أشكالاً ثلاثة: مسلحة، غير مسلحة، سياسية، حسب ما تسمح به طبيعة المنطقة التي تنتمي إليها المرأة المقاومة وتكوينها الثقافي والفكري. وهكذا، نجد المرأة القروية، غالباً، ما شاركت في المعارك المسلحة؛ إما بصفة مباشرة، وذلك بدخولها إلى ساحة المعركة، وإما بصفة غير مباشرة، وذلك عن طريق مساعدة الفدائيين ومدهم بالسلاح والمؤونة. أما المرأة الحضرية (فاس مثلاً)، فقد شاركت في المقاومة السياسية بالدرجة الأولى، نظراً لما كانت تتمتع به من إمكانيات فكرية، مكنتها منها الظروف الاجتماعية والحضرية لمدينة فاس، التي عملت على فتح أبواب المدارس في وجه الفتيات منذ وقت مبكر من تاريخ المغرب، وقبل المدارس كان هناك ما يسمى **بدار الفقيهة** (الكتاتيب التي كانت تشرف عليها النساء)، ومن الفقيهات المشهورات في هذه الحقبة، نذكر السيدات الكزولية والبقالية والمصباحية وزهور التازي ورقية بناني وغيرهن، وكلهن كن من بيوتات علم،[20] وقد لعبت دار الفقيهة دوراً كبيراً في المقاومة ضد الاستعمار، وذلك عن طريق توعية الفتيات بالقضية الوطنية، غير أن تعليم الفتاة ليس شيئاً جديداً على المغاربة، فقد أكد الدستور المغربي لسنة 1908 على ضرورة إحداث مدارس للبنات في انتظار تهييء الوقت الكافي لفتح ثانويات لهن، لولا آفة الاستعمار الفرنسي الذي فرض الحماية على المغرب سنة 1912، ما أخّر مسلسل تعليم الفتاة في بلدنا.

**ثانياً**. وانطلاقاً مما سبق، يمكن تصنيف المقاومة النسائية حسب أصول النساء المقاومات إلى مقاومة جبلية، حيث «ظلت المرأة تساعد الرجل في مقاومته، فكان جيش السيدات يقتفي أثر الرجال ليضمن لهم مؤونة السلاح، حيث تقف المرأة بجانب المقاتل أو من خلفه، تملأ له البندقية في الوقت الذي يستعمل فيه بندقية أخرى، وتسلمها له كلما أفرغ الأولى».[21] وفي الحرب الريفية الشهيرة، قامت السيدة المغربية بدور خطير في التجسس على الإسبان حيث كانت تلبس الملابس الإسبانية، وتتسرب للمعسكرات الأجنبية، لا في المغرب فحسب، ولكن في إسبانيا نفسها أيضاً. أما المقاومة الحضرية، فقد غلب عليها الطابع السياسي نظراً للأسباب التي ذكرناها سابقاً. لكن المثير في هذه المقاومة النسائية بكل أنواعها وأشكالها، أن أغلب بطلاتها كن من أصول قروية أو هن مهاجرات قرويات قصدن المدينة لظروف اقتصادية.

ونحن نسرد تاريخ المقاومة النسائية بكل فخر واعتزاز، لا يمكننا أن نتجاهل «المشاركة الفعلية للسيدة المغربية في الصحراء عندما بلغت أطماع الاستعمار الأجنبي أشدها في المنطقة، فكانت السيدة هناك تقف إلى جانب الرجل تواجه أنواع الأسلحة المدمرة، وبرزت المرأة في بني يزناسن، حيث ظهرت وهي تقاوم التسلل الأجنبي، وفي دكالة والشاوية حيث صبت نار غضبها على جيوش الاحتلال».[22]

نستخلص مما سبق أن المقاومة؛ سواء مسلحة كانت أم سياسية أم أدبية، فإن كل الأطراف المغربية كانت منسجمة في مناهضتها للاحتلال، كل بوسيلته، غايته الوحيدة الذود عن وحدة الوطن واسترجاع الحرية المسلوبة. كما نستخلص أن المقاومة النسائية كانت متعددة الوجوه والأشكال واللغات بحسب ما تسمح به الظروف الاجتماعية والثقافية والتقاليد والأعراف المحيطة بالمرأة. وعلى العموم، يمكن القول إن المرأة، كانت قوية في تحديها لكل المعيقات والحواجز، واستطاعت أن تسجل اسمها بكل افتخار في سجل التاريخ المغربي، وإن كان لم ينصفها عندما تم التعتيم عليه، سواء أكان ذلك مقصوداً أم لا.

إن هذه التجربة، وبكل ما تحمله من معان، وهذا التراكم التاريخي، أكسب المرأة المغربية، مبكراً، وعياً بحقوقها وواجباتها تجاه نفسها أولاً، وتجاه القضايا الكبرى لمجتمعها ثانياً، وبخاصة قضية المرأة، ما جعل من مقاومتها مسلسلاً لا ينتهي بمجرد رحيل فرنسا وإسبانيا عن المغرب وعودة السيادة كاملة، بل إن مقاومتها، في مرحلة ما بعد الاستقلال، ستتخذ منحى آخر من أجل الدفاع عن حقوقها الإنسانية، رافضة كل أشكال التمييز باسم الجنس، فانخرطت في العمل السياسي والحقوقي والحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية من أجل رفع الحيف الذي طالها لعقود عدة، فناضلت من أجل تغيير القوانين المجحفة، وكان لها ذلك عندما تغيرت مدونة الأحوال الشخصية، وصارت تحمل اسم قانون الأسرة سنة 2004، هذا القانون الذي منحها جانباً لا يستهان به من المساواة مع الرجل، وبخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية المشتركة، ووضع الطلاق بيد القضاء والمساواة في سن الزواج (18 سنة)، وإلغاء الولي في

الزواج، وتقييد التعدد حتى صار شبه مستحيل، ثم تغيير قانون الجنسية في سنة 2007، الذي انتظرته المرأة المغربية طويلاً، حيث عانت في ظل القانون السابق بشكل كبير. ناضلت أيضاً من أجل الوصول إلى مناصب القرار التي ظلت حكراً على الرجال سنوات طويلة، حتى صار عدد الوزيرات اليوم 7، وإن كان هذا الرقم لا يرقى إلى طموح الحركة النسائية. كما انخرطت المرأة في مقاومة كل أشكال العنف الممارس ضد النساء، وبخاصة العنف الزوجي بكل أشكاله الذي يمثل أكثر من 70%،[23] كما تطالب الحركات النسائية، اليوم، برفع التحفظات الخاصة باتفاقية السيداو، التي لم يعد لها من مبرر بعد كل هذه الإصلاحات القانونية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة.

وهكذا، لن ينتهي مسلسل المقاومة النسائية حتى يرفع عنها الظلم والتمييز والحيف الذي ما زالت تعاني منه في مجالات عديدة، وحتى يؤمن الرجل بالمساواة بين الجنسين، وبأن لا تنمية ولا تقدم ولا ديمقراطية دون إشراك المرأة التي تمثل نصف المجتمع، والتي بدونها ستظل التنمية هشة، والديمقراطية مبتورة.

## الهوامش

* أستاذة باحثة في جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب، وقد كتبت هذه المقالة خصيصاً لـ«**رؤى تربوية**».

[1] ملخص مما ورد في «مذكرة حزب الاستقلال لهيئة الأمم المتحدة عن حالة المغرب في 26 تشرين الأول 1948.

[2] أسماء بنعدادة. «المقاومة النسائية: أي خصوصية؟»، ندوة علمية (المقاومة النسائية في المغرب) 7-8 آذار 2003، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص: 46.

[3] عبد الهادي التازي (1992). **المرأة في تاريخ الغرب الإسلامي**، الدار البيضاء: نشر الفنك، ص: 8.

[4] المرجع السابق، ص: 8.

[5] مارية دادي، «المقاومة النسائية في المغرب: الإسهام والخصوصية»، ندوة علمية 7-8 آذار 2003، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص: 36.

[6] المرجع السابق، ص: 37.

[7] محمد الفلاح العلوي (2000). «بعض جوانب المرأة في العمل الوطني إبان عهد الحماية (1912-1956)، نظيمة الزوايا في علاقتها بالمجتمع والسلطة عبر تاريخ المغرب، **مجلة أمل**، عدد 19-20، الدار البيضاء، ص: 280.

[8] مارية دادي، المرجع نفسه، ص: 39.

[9] المرجع السابق، ص: 39.

[10] المرجع السابق، ص: 40.

[11] المرجع السابق، ص: 41.

[12] جوهرة فيلالي بابا. «نساء فاس والمقاومة»، ندوة علمية 7-8 آذار 2003، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص: 53.

[13] المرجع السابق، ص: 54.

[14] محمد الفلاح العلوي، المرجع السابق، ص: 280.

[15] مارية دادي، المرجع السابق، ص: 42.

[16] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص: 52.

[17] محمد الفلاح العلوي، المرجع السابق، ص: 284.

[18] فاطمة صديقي. «المقاومة النسائية في الشعر الأمازيغي»، ندوة علمية 7-8 آذار 2003، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص: 92.

[19] فاطمة صديقي، المرجع نفسه، ص: 92.

[20] جوهرة فيلالي بابا، المرجع السابق، ص: 56.

[21] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص: 52.

[22] المرجع السابق، ص: 51.

[23] الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف (أناروز). التقرير الثاني، الرباط، 2007.

من ورشة «توجهات وطرائق جديدة في البحث التربوي».